

DECLARATION DE N'DJAMENA



ÉLEVAGE PASTORAL

Une contribution durable
au **développement** et à la **sécurité**
des espaces **saharo-sahéliens**

Colloque régional
Conférence Ministérielle

27 - 29 mai 2013



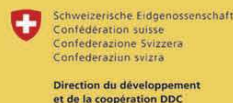
SAHEL AND
WEST AFRICA



DU SAHEL ET DE
L'AFRIQUE DE L'OUEST



Ouvrir pour que les
populations rurales pauvres
se libèrent de la pauvreté



Direction du développement
et de la coopération DDC

Plateforme Pastorale Tchadienne

**إعلان نجامينا المتعلق بإسهام تربية الحيوانات الرعوية
في تحقيق الأمن والتنمية في أنحاء منطقة الساحل والصحراء**

نجامينا، 29 أيار/مايو 2013

على امتداد المنطقة الممتدة من موريتانيا إلى الصومال، لا تتيح المساحات الشاسعة الكائنة بمنطقة الساحل والصحراء والمتقاسمة مع شمال أفريقيا سوى أحوال صعبة لا يمكن استغلالها إلا بواسطة الرعي المتنقل. وقد شكلت هذه القدرة على التكيف أداة قيمة في جميع الأوقات في حالة الأشخاص مربّي الحيوانات الذين يعيلون أسرهم ويوفرون اللحوم لبلدانهم وكذلك للبلدان المجاورة في الجنوب والشمال على السواء.

فهؤلاء المربّون يتيحون ثروة كبيرة للبلدان التي هم مواطنون فيها، فيُسهمون بذلك إسهاماً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان وفي مواردنا المالية وصادرتها. وللمربّين الرعاة أساليب حياة ودراية فنية تجعلهم قادرين على التكيف على أفضل وجه مع بيئة منطقة الساحل والصحراء وعلى جعل الحياة تدب فيها. كما أن نشاط الرعي، الذي يشكل ميزة كبيرة لبلدان منطقة الساحل والصحراء، هو أيضاً أداة قوية من أدوات تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي عن طريق ما يولده من تجارة مزدهرة.

بيد أن قدرة المجتمعات الرعوية على التكيف تواجه تحدياً يتمثل في الصدمات المناخية المتكررة الحدوث وما يترتب عليها من آثار بيئية واقتصادية واجتماعية وسياسية. وعلاوة على ذلك، فقد حلت بهذه المجتمعات محنة جديدة منذ عقد من الزمان. فالمناطق التي تشغلها هذه المجتمعات وتبعث الحياة فيها بنشاطها قد وقعت ضحية لحالة انعدام أمن مزمنة ومتحركة وعابرة للحدود. فكثير من جماعات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، التي تغذي عمليات الاتجار غير المشروع وتتغذى منها، تزعزع الاستقرار في المنطقة بأسرها وتثير قلق العالم وتهدد بتحويل منطقة الساحل والصحراء إلى منطقة شاسعة لا تخضع للقانون.

وتربية الحيوانات الرعوية هي إحدى الأدوات المرموقة لتنظيم هذه الأقاليم. فالتنقل يسمح في الواقع بضمان إيجاد وجود منتظم في المناطق الخالية من السكان المقيمين ويحد من الاتجاه نحو إقامة "منطقة حرام" لا تخضع للسيطرة.

وإزاء هذا الخطر، وبمباردة من رئيس جمهورية تشاد، فخامة الرئيس إدريس ديبي إتنو، فإن ممثلي العديد من البلدان الأفريقية- أي الوزراء المسؤولين عن تربية الحيوانات وعن الأمن- وممثلي منظمات اجتماعية مهنية ومنظمات حكومية دولية وخبراء عاملين في هذا القطاع وشركاء في التنمية قد اجتمعوا في نجامينا في الفترة من 27 إلى 29 أيار/مايو 2013 من أجل إمعان النظر في إسهام قطاع رعي الحيوانات في تحقيق الأمن والتنمية في أنحاء منطقة الساحل والصحراء. وفي ختام انعقاد مؤتمر الوزراء، فإنهم اعتمدوا الإعلان التالي:

- **إن نضع في الاعتبار أن مستقبل أراضي منطقة الساحل والصحراء لا يمكن تصوره بدون تربية الحيوانات الرعوية وما يؤديه هذا النشاط من مهام لا يمكن الاستعاضة عنها تتمثل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارة البيئة والأراضي؛**

- **وإذ نضع في الاعتبار أن أسلوب الحياة هذا يقوم على تنقل القطعان والأسر** وعلى إمكانية وصولها إلى المياه، وهما شرطان لا غنى عنهما للاستفادة من المراعي الشاسعة التي تختلف مواقعها كل عام تبعاً للتقلبات المناخية؛
- **وإذ نضع في الاعتبار أنه يجب التفاوض على هذا التنقل مع المستعملين الآخرين لهذه الأراضي، وخاصة من يوجد منهم في المناطق الجنوبية التي تجد فيها القطعان ما يلزم من موارد في موسم الجفاف؛**
- **وإذ نضع في الاعتبار أن التعايش والتمازج الثقافي والتسامح المتبادل هي من قيم العيش المستقبلي، وذلك فيما بين مربّي الحيوانات وبينهم وبين المجموعات الاجتماعية الأخرى؛**
- **وإذ نضع في الاعتبار ما للسلطات العليا في المنطقة من إرادة سياسية للتوصل إلى حلول ناجعة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على انعدام الأمن في أنحاء منطقة الساحل والصحراء؛**

يؤكد المشاركون اقتناعهم بما يلي:

- **يسير نشاط تربية الحيوانات جنباً إلى جنب مع الأمن. فيجب على الدول ومربّي الحيوانات العمل سوياً. وفي أنحاء منطقة الساحل والصحراء التي يواجه فيها الأمن تهديداً خطيراً، فإن العلاقة بين تنقل القطعان وحلول الأمن تعمل في كلا الاتجاهين. فبالنظر إلى أن تربية الحيوانات الرعوية والتجارة تشكلان اثنتين من المهن البشرية الرئيسية التي تمارس بصورة قانونية وسلمية في المناطق المعنية، فإنهما تشكلان فيها خطأً دفاعياً لا بد منه لتجنب انعدام الأمن عن طريق شغل الحيز المكاني.**
- **والاستجابة للطلب المتزايد على منتجات تربية الحيوانات تستلزم النهوض بهذه التربية القائمة على الرعي (التربية الرعوية) والسعي إلى إيجاد ربط جيد مع ما ينشأ في المناطق الزراعية وحول المدن من أشكال مختلفة للتربية المستقرة غير المتنقلة.**
- **يتطلب هذا التنقل ألا تكون الحدود الوطنية حاجزاً يعترض حركة القطعان أو أشكال الإنتاج الحيواني.**
- **يجب العمل على دوام الدراية المتوافرة لدى مجتمعات تربية الحيوانات مع استيعاب أوجه التقدم التكنولوجي المتاحة في مجال نشاط التربية (وخاصة التغذية والصحة الحيوانية) وفي مجالات أخرى (النقل والاتصالات الهاتفية والتمويل). ولذلك فإن توفير المعلومات للمربين وتدريبهم يتسمان بأهمية حاسمة.**

- كذلك فإن الرجال والنساء العاملين في نشاط تربية الحيوانات القائمة على التنقل يجب أن يستفيدوا على قدم المساواة مع غيرهم من إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والمياه والتغذية) ومن مظلة القوانين ومن التمثيل في المستويات المختلفة للحياة العامة.

وبالاستناد إلى هذه الأسس، يدعو مؤتمر نجامينا الإقليمي دول المنطقة وشركاءها في التنمية إلى القيام بما يلي:

- وضع نشاط تربية الحيوانات الرعوية في صلب استراتيجيات تحقيق الاستقرار والتنمية في الأقاليم القصيرة والمتوسطة والطويلة لأجزاء منطقة الساحل والصحراء.

- وضع وتنفيذ سياسات طوعية و مترابطة ترمي إلى تحسين الحوكمة وتعزيز القدرة على التكيف وتحسين إمكانية البقاء الاقتصادي والاجتماعي لمنظومات الأنشطة المضطلع بها في أجزاء منطقة الساحل والصحراء.

وترتيباً على ذلك، يتقدم المؤتمر بالتوصيات التالية:

تحسين الحوكمة

ستستفيد السياسات العامة من إشراك المجتمعات الرعوية إشراكاً مباشراً بدرجة أكبر في آليات الإدارة على الصُّعد المحلية والإقليمية والدولية على أساس مبدأ تفويض السلطة. وينبغي أن تكون خطوط العمل المضطلع به كما يلي:

- إعادة تنشيط سياسات تحقيق اللامركزية الشاملة التي تحقق الإشراك الكامل لمجتمعات البدو، بمجموعاتهم المتنقلة والمستقرة، في إدارة أراضي المنطقة وفي الحياة العامة؛

- إعطاء نشاط الرعي المكانة التي يستحقها في إدارة الأراضي وفي خطط التنمية؛

- إنشاء وتطبيق آليات ملموسة تتسم بالشفافية بشأن التعامل الضريبي مع قنوات تسويق منتجات تربية الحيوانات (الضرائب العادلة وإعادة استثمار موارد الميزانية العامة بما يتناسب مع التحديات)؛

- رفع مستوى الأنشطة المهنية والاجتماعية والمجتمعية المحددة الخاصة بالنساء والشباب القائمين بتربية الحيوانات في أجزاء منطقة الساحل والصحراء عن طريق إيجاد وظائف معترف بها اجتماعياً واقتصادياً وذلك بتيسير الاستفادة من خدمات التعليم والصحة؛

- تشجيع إنشاء وتطوير منظمات الرعاة الشرعية القادرة على المشاركة في الإدارة الجيدة، وفي الدفاع عن حقوق الرعاة (من الرجال والنساء) ومصالحهم، وفي

- القيام على نحو أفضل بنشر وتطبيق النصوص التشريعية المتعلقة بالإدارة المستدامة للموارد وبإمكانيات الرعي وبالاعتراف بالطابع المميز لهم؛
- تعزيز التعاون فيما بين الدول بغية تيسير الانتقال عبر الحدود من أجل النهوض بالمبادلات الإقليمية؛
- تشجيع إقامة شراكة دولية عن طريق إنشاء محفل متعدد المؤسسات ومتعدد الجهات الفاعلة لمتابعة نشاط الرعي والدفاع عنه؛
- الاستناد إلى الدروس المستفادة من إدارة المشاريع وتصميمها من أجل وضع ترتيبات أفضل أداء وأكثر تكيفاً مع السياق الرعوي؛

تعزيز القدرة على التكيف لدى مجتمعات الرعاة

ينبغي أن تعمل السياسات على منع حدوث المخاطر المناخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى توفير الأمن لنشاط الرعي المتنقل، وذلك عن طريق ضمان ما يلي:

- توفير الأمن لهذا التنقل ولمناطق الرعي وتحسين إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية (المياه، المراعي)؛ وذلك عن طريق التفاوض على اتفاقات اجتماعية ذات صبغة قانونية تسمح للرعاة بالتكيف مع تغير المناخ وبالحفاظ على التنوع الأحيائي (البيولوجي)؛
- استحداث تدابير هيكلية لدعم القدرة على التكيف وعلى إعادة بناء الاقتصاد الرعوي عن طريق تقديم دعم عاجل محدد الوجهة، والإنتاج الهيكلي لغذاء وأعلاف الحيوانات، وحماية المجموع الجيني للسلاسل المحلية، وإعادة تكوين القطعان في أعقاب الأزمات، وتعزيز خدمات الصحة الحيوانية التي لا غنى عنها؛
- إمعان النظر على مستوى رفيع فيما بين السلطات العامة والشركاء في التنمية والمستفيدين بشأن تمويل وصيانة البنية التحتية للمياه اللازمة للرعي من أجل الحفاظ على الموارد القائمة؛
- ضمان أمن المبادلات التي تجري عبر الحدود، وإلغاء الجبايات غير المشروعة، والحد من مخاطر حدوث عمليات سرقة ونهب عند عبور الحدود؛
- تجربة نظم للتأمينات الاجتماعية وتُعنَى بالماشية مع الحرص على دمج مخاطر تربية الحيوانات ضمن 'برنامج إدارة المخاطر الزراعية'؛

- تعزيز الحوار بين مجال البحوث التطبيقية والمنظمات المعنية بالرعي بغية تحسين المعارف المتعلقة بديناميات نظم تربية الحيوانات الرعوية وإنتاجيتها وربحياتها؛
- تعزيز تبادل الخبرات واتساق الإجراءات بين بلدان مناطق الساحل والصحراء.

تعزيز مقومات البقاء الاقتصادي لأنشطة تربية الحيوانات الرعوية

ينبغي أن تستهدف السياسات ما يلي:

- التشجيع على تحسين منتجات الرعي لصالح إيجاد فرص عمل للشباب والنساء الرعاة والسكان المحليين؛
- القيام على نحو أفضل بتحديد محاور ترحال الماشية ومحاور تسويقها وتجهيز هذه المحاور وضمان أمنها، وخاصة عن طريق تحسين البنية التحتية للسوق؛
- تشجيع الاستثمار الخاص في مجالات إنتاج وتوزيع غذاء وأعلاف الحيوانات، وتحويل المنتجات الحيوانية (وخاصة منتجات الألبان)، وتوفير مواد تربية الحيوانات والمواد البيطرية؛
- تعزيز قدرات المنظمات المهنية المعنية بتربية الحيوانات في مجال إدارة أسواق المواشي (المساومة، والدفاع عن الحقوق، ومتابعة إدارة الأسواق، ومسألة الضرائب المحلية)؛
- اعتماد وتطبيق تدابير للتجارة الخارجية، وخاصة التعريفات الموحدة، تشجع على تنمية القنوات الإقليمية إزاء عمليات الاستيراد من السوق العالمية؛
- تيسير استغلال وسائل الاتصال الحديثة (النقل والاتصالات الهاتفية وشبكة الإنترنت) وإمكانية الاستفادة من الخدمات المصرفية؛ واستكشاف الإمكانيات التي يتيحها وجود شبكة تغطي مجموع أراضي الدول؛
- وضع ترتيبات دائمة للمتابعة التقنية-الاقتصادية للأنواع الرئيسية لتربية الحيوانات تشمل إشراك الجهات البحثية والجامعات بطريقة تعزز المعارف العلمية المتعلقة بتربية الحيوانات الرعوية.

تعزيز مقومات البقاء الاجتماعي لسكان أنحاء منطقة الساحل والصحراء

تتوخى السياسات الموضوعة تحقيق الأهداف التالية:

- تحسين إمكانية حصول الرعاة على الخدمات العامة المتعلقة بالصحة الحيوانية والبشرية في ظل مواصلة أوجه الابتكار في التوأمة بين هاتين الخدمتين؛

- تكثيف بحوث الابتكار في مجال السياسات العامة المتعلقة بالتعليم الأساسي والتكون المهني للشباب في أنحاء منطقة الساحل والصحراء؛
- تعزيز الصلات القائمة بين المجتمعات المعنية عن طريق اتباع السياسات المتعلقة بالحوكمة والثقافة وإدارة الموارد المشتركة؛
- تعزيز قدرات المجتمع المدني على المشاركة في إعداد السياسات العامة وتطبيقها ومتابعتها.

وقد أكد المشاركون على ضرورة مواصلة التفكير والحوار بشأن مستقبل أنحاء منطقة الساحل والصحراء التي يشكل استقرارها وتنميتها عاملاً يتوقف عليه إلى حد كبير مستقبل غرب القارة الأفريقية ووسطها وشرقها وشمالها. وهم يشددون على أن التنمية المستدامة لحيز المراعي وقدرة الرعاة على التكيف إزاء انعدام الأمن الغذائي على نحو مزمّن يجب أن تكونا في صلب الاستراتيجيات طويلة الأجل في هذا الشأن كما يجب أن تستفيدا من تحقيق قدر أكبر من تكامل السياسات العامة وتنسيقها على الصعيد الإقليمي لكي تواكب هذه السياسات واقع الحال القائم عبر الحدود وبالتالي لكي تكون أكثر فعالية.

ويناشد **مؤتمر نجامينا الإقليمي** مجتمع منطقة الساحل ومجتمع غرب القارة الأفريقية ووسطها وشمالها والمجتمع الدولي إلى التوحد بروح من السلام والتسامح والتعاقد لكي تبني معاً السلام والتنمية في أنحاء منطقة الساحل والصحراء إعلماً لمصلحة مجتمع الرعاة، الأمر الذي يمكن له وحده أن يحافظ على استقرار هذه المنطقة.

ويدعو المؤتمر على وجه التحديد:

- البلد المضيف للمؤتمر، وهو جمهورية تشاد، عن طريق سلطاته العليا – وخاصة رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، فخامة السيد إدريس يبي إيتو – إلى توجيه هذا النداء إلى المحافل المناسبة والمؤسسات الإقليمية والبلدان الشقيقة والمؤتمرات الدولية التي تُعقد مستقبلاً، ولا سيما المؤتمر المعلن عن عقده في باريس في كانون الأول/ديسمبر 2013 بشأن أمن منطقة الساحل؛
- منظمات ورابطات مربّي الحيوانات إلى مواصلة تعزيز بنيتها على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، وذلك من أجل تحسين تصميم السياسات العامة وتطبيقها ومتابعتها. ويدعوها المؤتمر أيضاً إلى تعزيز جودة الخدمات المقدمة إلى أعضائها ومن ثم إلى ترسيخ أقدامهم محلياً؛
- المنظمات الإقليمية إلى وضع استراتيجية إقليمية طويلة الأجل لتحقيق الاستقرار والتنمية في أنحاء منطقة الساحل والصحراء على أساس حوار عميق مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك جميع الجهات الفاعلة المعنية بنشاط الرعي؛

- الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفي الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وفي اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، وهي الجهات المشاركة في التحالف العالمي للمبادرة المتعلقة بزيادة القدرة على التكيف في منطقة الساحل وغرب ووسط أفريقيا، إلى إجراء حوارات وطنية شاملة للجميع بشأن القدرة على التكيف، بما في ذلك مزايا نشاط الرعي بالنسبة إلى السلام والأمن. ويدعوها، على هذا الأساس، إلى وضع أولويات وطنية بشأن تحقيق القدرة على التكيف تتفق مع استراتيجيات وسياسات البلدان ومع التزامات الدولة في الميزانية بالاستثمار في مجال تحقيق هذا التكيف؛
- الشركاء التقنيين والماليين للمبادرة المتعلقة بزيادة القدرة على التكيف في منطقة الساحل إلى تقديم دعمهم من أجل تنفيذ الأولويات الوطنية المتعلقة بتحقيق المرونة تنفيذاً متنسقاً ومنسقاً بما يكمل ميزانيات الدول؛
- الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وفي الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وفي اتحاد المغرب العربي إلى القيام بصياغة مبادرات بشأن تحقيق القدرة على التكيف من النوع نفسه. كما يدعو المؤتمر المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم إلى هذه التجمعات في هذا المسعى؛
- الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى القيام بتطبيق 'مبادرة المستقبلات الريفية' التي أطلقتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)؛
- نادى منطقة الساحل وأفريقيا الغربية إلى مواصلة تنظيم التأمل في مستقبل أنحاء منطقة الساحل والصحراء وإلى رعاية الحوار الذي لا غنى عنه بين أفريقيا الغربية ووسط أفريقيا وشمال أفريقيا.

المؤتمر الإقليمي

*Déclaration de N'Djamena
Adoptée le 29 mai 2013 à N'Djamena*

